المحاضرة الأولـــى

المحـور الأول: منهجية تحليل النصوص القانونية والتعليق عليها.

يقصد بتقنية تحليل النص القانوني كآلية منهجية تفكيك النص وتجزئته إلى مجموعة العناصر التي يتألف منها، وتحديد أجزائه ومكوناته، رغم أن هناك من يطلق على هذه الآلية معالجة النصوص القانونية أو المعالجة القانونية للنصوص، للدلالة على كل من عملية تفسير النصوص وتحليلها والتعليق عليها مع مراعاة ما قد يطرحه كل من مصطلح معالجة النصوص وتفسير النصوص من فرق لا ينفي ارتباطهما وتلازمهما الوثيق، فكلها مصطلحات تصب في نفس المعنى أي شرح وتقييم للنص محل التحليل.

وعند استعمال المصطلحات المذكورة عند الفقهاء، نلاحظ أن لفظي التحليل والتفسير يستعملان في الدراسة المنهجية للنصوص القانونية أو الفقهية أو نصوص القرآن والسنة، أما الأحكام والقرارات القضائية فهي التي تختص بلفظ التعليق، إلا أننا كثيرا ما نجد هذا المصطلح يستعمل في دراسة النصوص المذكورة، بالإضافة لأحكام وقرارات القضاء.

أولا: مفهوم تحليل النصوص القانونية

نعني بالنصوص عموما في ميدان العلوم القانونية، النصوص القانونية الوضعية الملزمة وهي نصوص التشريع بأنواعه ومراتبه ودرجاته وما يتفرع عنه، والنصوص الفقهية التي تشمل مذاهب وآراء الفقه القانوني.

والنص بصفة عامة قد يكون فقرة أو أكثر، ويمكن أن يتكون من جملة أو أكثر أو عبارة عن مقولة أو رأي يعبر عن اتجاه فقهي أو مدرسة فقهية، ما يتضمنه من أفكار مقصورة تتعلق بمسألة أو مسائل قانونية معينة تُفرض على الطالب لمناقشتها.

1-تعريف تحليل النصوص:

يطرح التحليل (l'analyse) إشكالا من حيث مدلوله الاصطلاحي إذ يلتبس مع مدلول التعليق (le commentaire)، وهذا ما يبرر استعمال مصطلح تحليل نص (l'analyse de Texte) وأحيانا أخرى استعمال مصطلح التعليق على النص (commentaire de texte) .

لكن عند التدقيق نجد أن بينهما فرقا جوهريا لا ينفي ارتباطهما الوثيق، وذلك ما سيأتي بيانه:

أ-تحليل النص:

هو دراسة مضمون النص دراسة مفصلة ومعمقة وفق قواعد منهجية معينة، وذلك من خلال تفكيكه إلى العناصر التي يتألف منها بهدف بيان أجزائه وتوضيح مكوّناته.

ب-التعليق على النص:

هو الفحص الانتقادي لمضمون وشكل النص، أو هو محاولة تفسير وتوضيح موضوع النص، إضافة إلى تقييمه ونقده بقدر من الحرية، وبأسلوب شخصي إلى حد معين، وذلك من خلال البحث في مكونات الموضوع واستخلاص العناصر التي يتضمنها، ليخلص المعلق بالنهاية إلى إعطاء فكرة تأليفية أو تركيبية عن الموضوع.

مما تقدّم، يتضح أن التحليل والتعليق كلاهما وسيلة لدراسة النص القانوني والفقهي، بيد أنه يبدو أن التحليل بمثابة الصورة التي تعكس بعمق حالة النص وظهرت من خلال النص ذاته، والتي لا يسع المحلل إضافة شيء إليها أو التغيير فيها، في حين يبدو أن التعليق بمثابة الصورة الطليقة التي تعكس رأي المعلق باختصار، والتي يمكنه تقويمها وإبداء رأيه الشخصي فيها بحرية مطلقة.

ويمكننا تلخيص أهم الفروق الجوهرية بين تحليل النصوص والتعليق في ميدان البحث العلمي القانوني في النقاط التالية:

- التحليل والتعليق كلاهما وسيلة لمعالجة النصوص بأنواعها، لكن التحليل أوسع مقارنة بالتعليق، حيث يقوم الباحث بتحليل النصوص والتعمق في استعراض مضامينها دون انتقادها. أما التعليق فإنه يمتاز بالاختصار والإيجاز، على الرغم من الحرية التي يتمتع بها الباحث في تقويم النص ونقده.
- عمليا نجد أن التعليق كفحص انتقادي ينطبق على الأحكام والقرارات القضائية أما التحليل فمحله النصوص القانونية والفقهية، لهذا نقول: التعليق على القرارات والأحكام القضائية وتحليل النصوص (القانونية والفقهية)، وليس العكس.
- يوصف التحليل بأنه تعليق غير مكتمل، وأنه يفتقر إلى التعليق ويكتمل به، لكن من المهم تبرير التعليق تبريرا علميا، يعرض من خلاله المعلق الدليل ويطرح البديل.